وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

محاضرات مقياس النظام الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

من اعداد : د . فؤاد جدو

محاضرة الثانية : تطور النظام الاقتصادي الدولي

تمهيد :

يعتبر النظام الاقتصادي الدولي نتاج تطور النظام الدولي ككل خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية اين بدأت الدول المنتصرة في رسم معالم النظام الاقتصادي الدولي من بروتن وودز الى بروز الهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الى تأثير العولمة و افرازاتها الى غاية الان .

مراحل تطور النظام الاقتصادي الدولي :

1- المرحلة الأولى 1945- 1973 :

في 1944 وجهت الولايات المتحدة الامريكية دعوة الى 44 دولة من اجل المشاركة في اجتماع دولي تحت اشراف الأمم المتحدة لوضع أسس النظام الاقتصادي العالمي و استمر النقاش الى غاية 1948 اين تم وضع ما يعرف بميثاق هافانا لإنشاء هيئة دولية لتجارة و الذي أشرفت عليه خصيصا المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة (خويلدي، 2013، صفحة 19) و يمكن ان نخلص مراحل تطور النظام الاقتصادي الدولي خلال هذه الفترة كما يلي :

- ابرام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كمرحلة ثانية بعد ميثاق هافانا
- انشاء منظمة جات و التي جاءت كمرجع قانوني للعلاقات الاقتصادية الدولية و التي بدأت في التشكل سنة 1947 و اعلن عنها في 1 جانفي 1995 الى يومنا هذا .
- انشاء صندوق النقد الدولي الذي انشأ سنة 1944 و بدا في النشاط سنة 1947
- انشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي بدأ في 1944 و انطلق في النشاط في 25 جويلية 1946

- قيام النظام الاقتصادي الدولي و الذي انقسم بشكل أساسي الى نظام اشتراكي و اخر رأسمالي تبعا للثنائية القطبية (خويلدي، 2013، صفحة 20) ، خاصة ان النظام الراسمالي قام على فكرة الاقتصاد الحر و الانفتاح على الفرص المتاحة امام الاستثمار و حرية الإنتاج و التنافس الاقتصادي في المقابل نجد ان النظام الاشتراكي قام على هيمنة الدولة كقطاع واحد و أساسي في تسيير القطاع الاقتصادي وطنيا و دوليا و الذي قام على المقايضة ما بين الدول الاشتراكية و أسس التنمية الاقتصادية القائمة على ثنائية التصدير و الاستيراد دون مراعاة الإنتاج و التقدم الفعلي .
- بروز مصطلح النظام الاقتصادي الجديد الدولي و الذي بدأ لأول مرة سنة 1962 و الذي جاء في اطار مطالبة الدول الافريقية و الاسيوية الدول الكبرى من اجل الارتقاء بالاقتصاد العالمي و اقتصاديات الدول النامية بما يتماشى مع الإمكانيات المتاحة للدول النامية .

2- <u>المرحلة الثانية 1974-1990 :</u>

جاءت حرب أكتوبر كمعلم اقتصادي و سياسي و استراتيجي الذي حول الكثير من المتغيرات الدولية خاصة مع توظيف النفط في النزاعات الدولية و العلاقات الاقتصادية الدولية الى ان جاءت القمة الرابعة لدول عدم الانحياز بالجزائر و التي قدمت توصيات من اجل وضع أسس نظام اقتصادي جديد و الذي طرح بعد ذلك على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 و التي اسفرت على ما يلي : (خويلدي، 2013، صفحة 25)

- قرار 3201 و الذي يضم قرار انشاء نظام اقتصادي دولي جديد.
- قرار 3202 و الذي يضم برنامج عمل لإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

و في سبتمبر 1974 اثناء الدورة 29 للأمم المتحدة تم الإعلان عن قرار 3281 و الذي تضمن انشاء ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية " و الذي دعي الى ضرورة تبني قواعد جديدة للنظام الاقتصادي الدولي و الذي نتج عنه سلسلة من الاجتماعات بين الدول الكبرى و النامية .

- جاءت بعد ذلك قمة حوار شمال جنوب او قمة الفقراء و الأغنياء و الذي عقد في ديسمبر 1975 بباريس و لكن هذه القمة لم تقدم الجديد غير بعض التصورات لاليات التعاون بين الدول النامية و الدول الغنية.
- قمة نيروبي بكينيا سنة 1976 و التي جاءت كتكملة لسلسة القمم التي عقدت من قبل و هذه المرة عقدت بأحد الدول الافريقية و كينيا و أيضا لم تقدم الجديد غير انها ناقشت موضوع المديونية و المواد الأولية و الأسعار التي تباع بها.

و لكن ما يلاحظ في هذه الفترة ان هناك عراقيل عديدة لتجسيد نظام اقتصادي دولي جديد و هي مسألة المديونية التي تفاقمت خاصة مع الأدوار التي كان يقوم بها كل من الصندوق النقد الدولي و

البنك الدولي و التي كانت تقرض الدول النامية مبالغ مالية في اطار دعمها اقتصاديا لكن عجزت الدول على التغير الاقتصادي بشكل فعال.

3- المرحلة الثالثة 1990- الى 1999 :

في هذه المرحلة و التي جاءت بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط و تفكك الكتلة الشرقية باستثناء كوبا و الصين و كوريا الشمالية و هذا اذا اعتبرنا ان الصين غيرت هيكلة اقتصادها ابتدا من 1995 و لكن جل دول العالم اتجهت نحو سلسلة التحولات السياسية و الاقتصادي في اطار ما يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية و انطلاق ما يعرف بالعولمة و يمكن ان نلخص خصائص هذه المرحلة كما يلي :

- هيمنة القطبية الأحادية الاقتصادية في العالم وفق أسس الليبرالية الغربية .
- انطلاق منظمة التجارة العالمية 1995 و انضمام ازيد 117 دولية .(خويلدي، 2013، صفحة 28)
- هيمنة التكتلات الاقتصادية و التي جاءت وفق تصورات جديدة و التي تعرف النظرية الوظيفية الجديدة و لمواجهة القوة الاقتصادية العسكرية الامريكية و مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي و بروز عملة جديدة الا و هي اليورو و بالتالي التكتلات الاقتصادية أصبحت احد ابرز التحديات و اشكال النشاط الاقتصادي و السياسي و هذا ما تجسد أيضا مع الوحدة الألمانية و انهيار جدار برلين و هذا ما عزز هذا التوجه في اطار العولمة .
- هيمنة مصطلحات جديدة الا و هي الخصخصة و الاشتراكية الوطنية التي تعد مزيج ما بين الاقتصاد الحر و الاشتراكية التقليدية و التي انتهجتها الصين و فنزويلا و المكسيك و البرازيل و حتى الهند.

4- المرحلة الرابعة 1999- الى يومنا هذا :

هذه المرحلة التي يؤكد عليها الكثير انها جات على اعقاب نهاية الالفية السابقة و بداية الالفية الثالثة حيث جاء مع مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية الذي عقد 30-12—1999 بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الأوروبي حول سياسات الدعم الفلاحي و اليات حماية التجارة الوطنية و بالتالي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الراهنة وفق المصالح المشتركة و هيمنة العومة.

- العولمة و الحديث هنا عن العولمة الاقتصادية التي تتجه لتشكيل السوق العالمي حيث ترى بأن الاقتصاديات الوطنية هي المهيمنة مقارنة بالاقتصاد الدولي و لهذا فالعولمة جاءت في سياق توحيد الاقتصاديات العالمية وفق نموذج معولم يقوم على عولمة السوق الإنتاجي و التجاري و المالي و اقترانها بالديمقراطية و الجودة الشاملة . (طوير، 2013، صفحة 248).

- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي حيث أصبحت تنافس الدول الكبرى و الشركات الوطنية من خلال الهيمنة على المشاريع الاقتصادية و التنموية.
- بروز أزمات مالية كالأزمة العالمية 2008 و ازمة 2014 و ازمة ما بعد كورونا
- بروز الازمات الطاقوية و الغذائية خاصة في ما يعرف ما بعد حرب اكرانيا.
- تصاعد الهجوم على العولمة و رفضها.
- إعادة مناقشة مسألة التكتلات الاقتصادية كما حدث مع خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي